14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
السبت 27 فبراير 2010 م - العدد (14743) السنة الثانية و الأربعون

في تقرير عن أداء مجلس القضاء الأعلى وأمانته العامة للعام 2009م

إحالة (21) قاضياً وعضو نيابة إلى مجلس المحاسبة

إقرار قواعد تنقلات كوادر السلطة القضائية على أساس الكفاءة والأقدمية

صنعاء/سبأ :

أحال مجلس القضاء الأعلى 21 قاضياً وعضو نيابة إلى مجلس المحاسبة والتأديب خلال العام الماضي ممن ثبت تقصيرهم وإخلالهم بواجباتهم الوظيفية.

وبين تقرير أداء مجلس القضاء الأعلى وأمانته العامة للعام 2009م أن خمسة قضاة وثلاثة أعضاء نيابة تم معاقبتهم بالعزل من السلطة القضائية ، فيما عوقب ستة آخرون بعقوبات النقل إلى وظيفة غير قضائية ، وتأخير الترقية وتوجيه اللوم والإنذار.

وبحسب التقرير فقد تم رفع الحصانة القضائية عن خمسة قضاة ومثلهم أعضاء نيابة كإجراء تمهيدي لاستكمال الإجراءات اللازمة بحقهم وفقا للقانون.

اجتماع مجلس القضاء الأعلى

تأهيل كوادر مجلس القضاء وإلحاقهم بالدورات المتخصصة

وأوضح التقرير أن تلك الإجراءات تأتي ضمن أجندة الإصلاحات القضائية الهادفة إلى تصحيح الاختلالات وتقويم المخالفات ومحاسبة من ثبت تقصيرهم وإخلالهم بواجباتهم الوظيفية من أعضاء السلطة القضائية.

وفي إطار الرقابة والمحاسبة لفت تقرير الأداء إلى أن مجلس القضاء أولى هيئة التفتيش القضائي اهتماما خاصا نظرا للأهمية التي تمثلها الهيئة باعتبارها الجهاز المعني بالتفتيش على أعمال أعضاء السلطة القضائية.

وأشار التقرير في هذا الجانب إلى أن المجلس اصدر خلال العام الماضي قرارات قضت بتعيين وانتداب 13 قاضيا وعضو نيابة في هيئتي التفتيش القضائي بوزارة العدل والنيابة العامة لتعزيز دورهما الرقابي ، وكذا دراسة لائحة التفتيش لكل من وزارة العدل والنيابة العامة وإعداد لائحة لتوحيد معايير التفتيش على أعمال السلطة القضائية.

وذكر التقرير أن المجلس وجه وزارة العدل والنائب العام بتلبية الاحتياجات اللازمة لهيئة التفتيش القضائي للقيام بالمهام والمسؤوليات المناطة بها ، وزيادة أعضائها مع التركيز على التأهيل المستمر وعقد دورات تدريبية ، وضرورة التفتيش مرة كل عام ، ومراعاة دقة البيانات والمعلومات الواردة في تقارير التفتيش ،بالإضافة إلى التفتيش المفاجئ لمراقبة الالتزام بتنفيذ الحركة القضائية والتأكد من انتظام العمل في جميع المحاكم والنيابات والرفع بالنتائج إلى المجلس.

ووفقاً للتقرير فقد استدعى المجلس خلال العام الماضي سبعة رؤساء استئناف ورئيسي شعبتي استئناف وسبعة أعضاء استئناف للتحقيق معهم في ضوء ما جاء في تقرير التفتيش الميداني ، في إجراء هو الأول من نوعه.

كما تم توجيه مذكرة ملاحظة لتسعة رؤساء وأعضاء استئناف بخصوص ما لوحظ من تقصير لدى المحاكم التي يعملون بها في جدولة القضايا المحالة إليهم أولاً فأول وعدم الفصل في عدد من القضايا المتعثرة لسنوات وتوجيه النيابة العامة بالحرص على سرعة تنفيذ قرارات المحاكم المتعلقة بإعلان الخصوم ونحو ذلك من الإجراءات.

وأشار المجلس في تقريره إلى الاتفاق بين السلطة القضائية ووزارة الداخلية على التنسيق لعقد لقاءات دورية لمجلس القضاء ووزير الداخلية كل ثلاثة أشهر، ورؤساء محاكم ونيابات الاستئناف والمحافظين ومدراء عموم أمن المحافظات كل شهرين، ورؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء النيابات الابتدائية ومدراء المديريات ومديري الأمن بالمديريات كل شهر ، لضمان سرعة حل قضايا المواطنين أولا فأول وفقا للقوانين ذات الصلة بعمل أجهزة القضاء والأجهزة الأمنية.

كما تضمن الاتفاق توفير الحماية الأمنية اللازمة للمحاكم والنيابات بالتنسيق مع وزارتي العدل والداخلية ، وإنشاء إدارة أو قسم بوزارة العدل يعنى بمتابعة القرارات الصادرة من المحاكم والنيابات بشان الممنوعين من السفر من الموانئ والمطارات والمنافذ الحدودية لضمان سرعة إبلاغ الجهات المختصة أولا فأول بانتهاء سريان تلك القرارات .

وفي مجال التدريب والتأهيل أوضح التقرير أن المعهد العالي للقضاء باعتباره المؤسسة الأولى في التأهيل القضائي حظي باهتمام المجلس حيث تمثل ذلك في إقراره خطه القبول بالمعهد للعام 2009م ، للدفعة الثامنة عشرة، واعتماد المناهج الدراسية للدراسات العليا بالمعهد للعام 2009-2010 ، لكل من المواد الأساسية والمتطلبات بالسنوات الدراسية الثلاث، بالإضافة إلى تدريب وتأهيل كوادر مجلس القضاء والتحاقهم بالعديد من الدورات المتخصصة في المجال القضائي والكمبيوتر واللغات.

وفيما يتعلق بتحسين وإصلاح أوضاع كوادر السلطة القضائية أوضح التقرير أن المجلس اقر قواعد ومعايير تنقلاتهم بغية إرساء معايير إجراء أي حركة قضائية لتتم على أساس الكفاءة والأقدمية بما يحقق الموازنة بين واجبات العمل بالقضاء وبين حقوق المنتسبين إليه من أعضاء السلطة القضائية وتشمل القواعد مواعيد وإجراءات الحركة القضائية ، والمناطق الجغرافية التي تتم حركة التنقلات في نطاقها والتي حددت بأربع مناطق على مستوى الجمهورية ، وشروط توزيع فئات أعضاء السلطة القضائية على المناطق الجغرافية الأربع.

وحسب التقريرفقد أصدر مجلس القضاء خلال العام الماضي قرارات تتصل بالشؤون الإدارية شملت الموافقة على تعيين رئيس ونائب للتفتيش القضائي بالنيابة العامة ، وتعيين 21 قاضيا للعمل رؤساء محاكم استئنافية ، و25 قاضيا للعمل رؤساء شعب استئنافية ، و71 قاضيا للعمل أعضاء محاكم استئنافية ، و21 عضو نيابة عامة للعمل رؤساء نيابات استئناف، و صدرت القرارات الجمهورية بتعيينهم بناء على ذلك.

وتضمنت القرارات تعيين 153 قاضيا للعمل رؤساء محاكم ابتدائية ، و76 قاضيا للعمل قضاة بمحاكم ابتدائية ، وتعيين 77 عضو نيابة عامة للعمل أعضاء نيابات عامة ابتدائية وتوزيع خريجي المعهد العالي للقضاء الدفعة الرابعة عشرة وعددهم 21 قاضيا على بعض محاكم الجمهورية، بالإضافة إلى ترشيح ثمانية قضاة لعضوية المحكمة العليا وخمسة لعضوية الهيئة العليا للمناقصات والمزايدات.

وأشار التقرير إلى انه تم إحالة ثمانية قضاة وثمانية عشر عضو نيابة إلى التقاعد بناء على طلبهم ، وإحالة أربعة أعضاء نيابة عامة إلى التقاعد بسبب مرض ، وقاضيين وستة أعضاء نيابة إلى التقاعد بسبب وفاة ، كما تم قبول استقالة ثلاثة قضاة وأربعة أعضاء نيابة عامة لإنهاء الدعاوى التأديبية بشأنهم ، واستقالة عضو نيابة بناء على طلبه.

كما نظر المجلس خلال العام الماضي في التظلمات المقدمة من القضاة حيث اتخذ (39) قراراً قضت بقبول تظلمات 39 قاضيا و36 قراراً بعدم القبول.

وفي مجال التخطيط ولما يمثله من أهمية في توجيه الإمكانات والطاقات لتحقيق الأهداف وانجاز المهام الموكلة للمجلس وكافة أجهزة وهيئات السلطة القضائية اقر المجلس خطط العمل السنوية للعامين 2009-2010 لكل من مجلس القضاء وأمانته العامة والمحكمة العليا ، ومكتب النائب العام والنيابات العامة التابعة له بعد إثرائها بالملاحظات والتعديلات اللازمة.

يشار إلى أن مجلس القضاء الأعلى يمثل السلطة الإدارية العليا المختصة بشؤون السلطة القضائية، ويمارس اختصاصاته وفقا لما جاء في الدستور الذي تنص المادة (312) منه على أن (يكون للقضاء مجلس أعلى ينظمه القانون ويبين اختصاصاته ويعمل على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة من حيث التعيين والترقية والفصل والعزل وفقاً للقانون).

البطالة .. الهم الأكبر

رياض شمسان

احتضنت العاصمة صنعاء يوم الاثنين الماضي فعاليات (المؤتمر الإقليمي الخاص بالعمالة اليمنية ومتطلبات سوق العمل الخليجية) الذي حضر حفل افتتاحه الأخ صادق أمين أبو رأس نائب رئيس الوزراء وألقى كلمة أوضح فيها أن اليمن غنية بالكوادر القادرة على الإيفاء بمتطلبات العمل الأمر الذي يتطلب من الجهات المعنية تكثيف برامج التدريب والتأهيل لمواكبة التطورات في مختلف المجالات .. وأكد أن الحكومة ستبذل قصارى جهدها لاستيعاب مخرجات وتوصيات المؤتمر وترجمتها على صعيد الواقع العملي .

وقد أشاد الكثير من المواطنين بهذا المؤتمر وما يكتسبه من أهمية كبيرة .. تكمن في مردوداته الايجابية على اليمن المتمثلة في استيعاب العمالة اليمنية الماهرة للعمل في الدول الخليجية الشقيقة والتي ستسهم بفاعلية في التخفيف من البطالة في بلادنا .. واستغرب هؤلاء المواطنون عدم حضور الأخوين الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء والدكتور عبدالكريم الارحبي نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية حفل افتتاح هذا المؤتمر المهم جدا .. وفسر البعض من المواطنين بأن عدم حضور الدكتورين مجور والأرحبي يدل على عدم اهتمامهما بمكافحة البطالة .. وبالرغم من ذلك فإنهم يأملون من دولة رئيس مجلس الوزراء ونائبه استيعاب قرارات وتوصيات هذا المؤتمر وترجمتها على أرض الواقع المعاش .. رأفة منهما بعشرات آلاف الشباب العاطلين عن العمل ورفع المعاناة المريرة المخيمة عليهم .. والتي حينها ستخف حدة البطالة عند سفر مجاميع الشباب للعمل في دول الخليج الشقيقة .. إضافة إلى ما ستقوم به الحكومة من إنشاء هيئة عامة لمكافحة البطالة في داخل الوطن وإقامة مشاريع إنتاجية تستوعب عشرات آلاف الشباب للعمل فيها.

وهكذا بانتهاء البطالة ستنتهي الأعمال الإرهابية والتخريبية .. وبذلك تكون الحكومة قد ضربت عصفورين بحجر واحد : الأول هو أنها قدمت خيراً كبيراً للشباب وستنال الأجر الكبير من ارحم الراحمين .. والثاني هو استتباب الأمن والاستقرار في البلاد والذي سيوفر للحكومة المناخ المناسب ليتسنى لها معالجة الوضع الاقتصادي وبناء اقتصاد وطني متين، وإصلاح الاختلالات المالية والإدارية، وتفعيل دور الاستثمار بجذب المستثمرين العرب والأجانب لإقامة مشاريع استثمارية إنتاجية وسياحية وغيرها تسهم أيضاً في المزيد من مكافحة البطالة.

وأؤكد هنا أنني آليت على نفسي إلا أن أتبنى قضية البطالة وأواصل الكتابة عنها حتى يتم القضاء عليها والتي تعتبر اليوم هي الشغل الشاغل، ومشكلة المشاكل، والهم الأكبر الذي يقاسي منه مجتمعنا اليمني الأمرين ليلاً ونهاراً .. ولن يهدأ لنا بال إلا متى ما تبنت الحكومة قضية البطالة ومكافحتها بحق وحقيق .. ونأمل أن تبدأ الحكومة بمكافحة البطالة في هذا الأسبوع إن شاء الله.

مدير الوحدة التنفيذية لإعمار تريم :

أنجزنا(90)بالمائة من المشاريع الأساسية لاحتضان فعاليات تريم عاصمة الثقافة الإسلامية 2010م

من معالم تريم الاثرية

صنعاء/سبأ :

قال مدير الوحدة التنفيذية لإعمار مدينة تريم التابعة لصندوق الإعمار في محافظتي حضرموت والمهرة المهندس محمد الكاف إن أغلب المشاريع الأساسية من مشاريع البنى التحتية لمدينة تريم ستكون جاهزة عند تدشين فعاليات تريم عاصمة الثقافة الإسلامية في العاشر من مارس المقبل ،منوها بانجاز 90 بالمائة من المشاريع الأساسية حاليا.

وأوضح في حديث لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن من أهم مشاريع البنى التحتية في تريم ساحة ومسرح منقد بن يحيى وسط مدينة تريم التي تم تهيئتها لاحتضان حفل تدشين الفعاليات بنسبة استيعاب أولية تصل إلى أكثر من عشرين ألف شخص،منوها بتميز خلفية المسرح ببعض واجهات القصور الأثرية التاريخية من جانب وواجهة جامع المحضار بمنارته التاريخية من جانب آخر ،بما يعطي الخلفية بعدين تاريخيا وجماليا بديعين.

وأضاف : هناك مشاريع أخرى منها مشروع ترميم بعض القصور التاريخية الأثرية مثل قصر المنصورة وقصر العشة وقصر الحنطوط ،ومشروع حماية بعض الواجهات الطينية ،ومشروع تصريف المياه السائبة ،ومشروع إسعافي للصرف الصحي تمهيدا لتنفيذ مشروع متكامل للصرف الصحي للمدينة في وقت لاحق ،وهناك أيضا مشروع للنظافة ومشاريع أخرى عديدة.

وأوضح أن عدد مشاريع البنى التي تشرف عليها الوحدة التنفيذية في مدينة تريم يتجاوز 40 مشروعا بكلفة مليار ريال، لكنه نوه بأهمية المشاريع الثقافية باعتبار أن اختيار تريم عاصمة الثقافة الإسلامية ليس لمبانيها وإنما لعلمائها ودور أبنائها في نشر الإسلام .

وأشار إلى أهمية المشاريع القائمة حاليا والتي تمولها السلطة المحلية ووزارة الثقافة وصندوق الإعمار ، وهي مشاريع سوف تستمر ، وبخاصة مشاريع صندوق الإعمار ذات العلاقة بإنشاء المباني للمتضررين من كوارث السيول التي اجتاحت المنطقة في أكتوبر 2008م .

وأشار إلى أن سبع مدن سكنية سوف يتم بناؤها للمتضررين من السيول في مدينة تريم ، و خلال شهر سوف تعلن المناقصات بالتنسيق مع الهلال الأحمر الإماراتي بصفته ممول إنشاء المباني للمتضررين في تريم .